



Distr.
GENERAL

A/39/314
19 June 1984
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة التاسعة والثلاثون
البنود ٦٥ و ٦٨ و ٨٠ من القائمة الأولى*

نزع السلاح العام الكامل

استعراض تنفيذ الاعلان المتعلق بتعزيز الأمن الدولي

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

رسالة مؤرخة في ١٨ حزيران/يونيه ١٩٨٤ وموجهة الى
الأمين العام من الممثل الدائم ليوغوسلافيا لدى
الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل اليكم طيه البيان الختامي الصادر عن مجلس العمل المشترك في دورته
الثانية التي انعقدت في بريوني بيوغوسلافيا في الفترة من ٢٤ الى ٢٦ أيار/مايو ١٩٨٤ .
وأكون متنا اذا ما عم نص البيان الختامي بوصفه وثيقة من وثائق الجمعية العامة في اطار
البنود ٦٥ و ٦٨ و ٨٠ من القائمة الأولى .

(توقيع) اغناش غلوب

السفير فوق العادة المفوض
الممثل الدائم لجمهورية
يوغوسلافيا الاتحادية
الاشتراكية لدى الأمم المتحدة

. A/39/50

*

مرفق

البيان الختامي الصادر عن مجلس العمل المشترك فني
دورته الثانية ، التي انعقدت في بريوني في الفترة من
٢٤ الى ٢٦ أيار/مايو ١٩٨٤

١ - عقد مجلس العمل المشترك دورته الثانية في جزيرة بريوني بيوغوسلافيا في الفترة من ٢٤ الى ٢٦ أيار/مايو ١٩٨٤ . ويتألف المجلس الذي يرأسه الدكتور كورت فالدهايم ، الأمين العام السابق للأمم المتحدة ، من ٢٦ عضوا هم على درجة رفيعة من الاحترام وقد تولى كل منهم أعلى المناصب كرئيس للحكومة في بلده . ولقد اتفقوا على الاسهام بخبرتهم بصفتهم الشخصية لتعزيز العمل فيما يتعلق بالسائل ذات الأولوية التي تؤثر على السلم والتنمية في العالم . وفيما يلي أسماء المشتركين في اجتماع بريوني :

كورت فالدهايم ، الأمين العام للأمم المتحدة ، ١٩٧١ - ١٩٨١ ، رئيسا

تاكيو فوكودا ، رئيس وزراء اليابان ، ١٩٧٦ - ١٩٧٨ ، رئيسا شرفيا

أحمد واهيد جو ، رئيس جمهورية الكاميرون المتحدة ، ١٩٦٠ - ١٩٨٢

كبرتني نيدى بيستا ، رئيس وزراء ملكة نيال ، ١٩٦٩ - ١٩٧٠ و ١٩٧١ - ١٩٧٣
و ١٩٧٧ - ١٩٧٩

كيريانغ ساك شومانان ، رئيس وزراء تايلند ، ١٩٧٧ - ١٩٨٠

ماثياس مانزا شونا ، رئيس وزراء جمهورية زامبيا ، ١٩٧٣ - ١٩٧٥ و ١٩٧٧ - ١٩٧٨

جينو فوك ، رئيس مجلس وزراء جمهورية هنغاريا الشعبية ، ١٩٦٧ - ١٩٧٥

مالكولم فريزر ، رئيس وزراء استراليا ، ١٩٧٥ - ١٩٨٣

ارتورو فرنديزي ، رئيس الأرجنتين ، ١٩٥٨ - ١٩٦٢

كورت فرجلر ، رئيس الاتحاد السويسري ، ١٩٧٧ و ١٩٨١

مانيا مانيسكو ، رئيس مجلس وزراء جمهورية رومانيا الاشتراكية ، ١٩٧٤ - ١٩٧٩

الوسيفون اوباسانغو ، رئيس الحكومة العسكرية الاتحادية لنيجيريا ، ١٩٧٦ -
١٩٧٩

أحمد عثمان ، رئيس وزراء المملكة المغربية ، ١٩٧٢ - ١٩٧٩
ميسال باسترانا بوريرو ، رئيس كولومبيا ، ١٩٧٠ - ١٩٧٤
ماريا ديلورديس بينتاسيلفو ، رئيسة وزراء البرتغال ، ١٩٧٩ - ١٩٨٠
ميتيا ريبشيتش ، رئيس المجلس التنفيذي للاتحادى لجمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية
١٩٦٩ - ١٩٧١

هلموت شميدت ، مستشار جمهورية ألمانيا الاتحادية ، ١٩٧٤ - ١٩٨٢

اولا اولستن ، رئيس وزراء السويد ، ١٩٧٨ - ١٩٧٩

براتفورد مورس ، أمين عام مجلس العمل المشترك

٢ - وقد وجه بعض أعضاء المجلس الذين لم يستطيعوا حضور الدورة رسائل السس المشتركين في بريوني . فقد وردت رسائل من السيد غويليو اندريوتي رئيس وزراء إيطاليا السابق ، والسيد جاك شابان دلماس رئيس وزراء فرنسا السابق ، والسيد سليم الحص رئيس وزراء لبنان السابق ، والسيد الهادي نويرة رئيس وزراء تونس السابق ، والسيد كارلوس اندريس بيريز ، رئيس فنزويلا السابق .

٣ - واشترك عضوان من هيئة السياسة التابعة للمجلس في الدورة : ساردارسوران سنغ من الهند وامود وتوري من السنغال . كذلك حضر الدورة ضيوف خاصون عد يدون : ارثر دنكل مدير عام مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات") ، ودييغو آريا ممثلا للرئيس السابق كارلوس اندريس بيريز ، وهارالد مالفسرن وهنرى ارفنغ سنغور ممثلين للرئيس السابق ليلولد سيدارسنغور .

٤ - وشرف السيد فيزيلين ديورانوفيتش ، رئيس مجلس رئاسة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية مجلس العمل المشترك بحضوره جلسة الافتتاح التي ألقى فيها بياناً هاماً . وقد استقبل المشتركين في الدورة أيضا السيد رائف ديزداريفيتش ، وزير خارجية جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية .

٥ - وقد كرر مجلس العمل المشترك في هذه الدورة القلق الذي تم الاعراب عنه في الدورة الأولى التي عقدت بفيينا في تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٣ ، من حيث أن السلم العالمي يتعرض للخطر في جبهتين ، الجبهة العسكرية - السياسية والجبهة الاقتصادية . وأكد المجلس مرة أخرى استمراره في إيلاء أولوية عليا الى ثلاث مسائل هامة :

(أ) تعزيز السلم ونزع السلاح ؛

.../...

(ب) تنشيط الاقتصاد العالمي ولا سيما خفض معدلات الفائدة ومعالجة مشاكل الدين الخارجي ؛

(ج) تعزيز التعاون من أجل التنمية .

٦ - وقدّم السيد هيلموت شميدت ، المستشار السابق لجمهورية ألمانيا الاتحادية ، إلى المجلس تقرير فريق من الخبراء الماليين * اجتمع برئاسته في وولفسبرج بسويسرا في ٥ و ٦ أيار/مايو ١٩٨٤ لبحث امكانية اتخاذ اجراءات واقعية في بعض المجالات الحساسة ، النقد والمالية والديون ، التي يمكن تعزيزها بجهود مجلس العمل المشترك في إطار البيان الختامي للمجلس الذي صدر في فيينا .

٧ - وعلاوة على ذلك كان معروضا على المجلس مقترحات عمل محددة تتعلق بالتجارة والحماية وبنهج جديدة لزيادة تقديم المساعدة الى البلدان النامية ولا سيما أقل البلدان نموا ، بالإضافة الى تقرير الرئيس عن مشاورات أجراها مع ممثلين للدول الكبرى رفيعي المستوى بشأن قضايا السلم والأمن ونزع السلاح .

٨ - وفي ختام الدورة أقر مجلس العمل المشترك الآتي :

بيان ختامي

٩ - ان مجلس العمل المشترك يساوره قلق شديد حيال عدد من القضايا العالمية التي تؤثر على السلم والتنمية العالميين . كما أن هذا القلق ، الذي اعرب عنه بالفعل في دورة المجلس الأولى التي عقدت في فيينا في تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٣ ، قد ازداد عمقا بسبب أحداث واتجاهات الشهور الستة الماضية .

١٠ - وقد نشأ فراغ على المستوى الدولي صحبه غياب فعلي لأية اتصالات ذات معنى بين الدولتين الأعظم ، مما زاد خطر المجابهة النووية مع ما يصحب ذلك من نتائج

* بالإضافة الى السيد شميدت ، شارك في الاجتماع الخبراء التالية أسماؤهم :
أ. ج. باتيل (الهند) ، الدو فيريز (الأرجنتين) ، جون ويلياسون (المملكة المتحدة) ، عبد العزيز القريشي (المملكة العربية السعودية) ، فريتز لايتفيلدر (سويسرا) ، مامود وتوري (السنغال) ، ملتون و. هيدسون (الولايات المتحدة الأمريكية) ، ميشيا ماتسوكاوا (اليابان) .

تد ميرية تخرج عن نطاق الخيال . ويستنزف سباق التسلح المتصاعد والصراعات القائمة بين البلدان النامية مقادير ضخمة من الموارد المطلوبة للتنمية بصفة عاجلة . كذلك نمنا فراغ في العلاقات بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو مما يعرض للخطر احتمالات الازدهار والتنمية في المستقبل .

١١ - ان استقرار الترتيبات النقدية والمالية في العالم أجمع مشكوك الآن في أمره ، ولا سيما بالنظر الى عبء الديون الثقيل الذي يقع على عاتق البلدان النامية ويزيده تفاقم العجز الضخم القائم في البلدان الصناعية ، مما يؤدي الى ارتفاع أسعار الفائدة . وفي نفس الوقت ، تعاني ترتيبات التجارة من مشاكل الحماقية بشكل متزايد . ويرى المجلس أن هذه الحالة لا يمكن احتمالها . والمطلوب قيادة حاسمة وبارعة من جانب حكومات جميع البلدان ومن الجماعات والمنظمات الدولية ومن القطاع الخاص ومن الأفراد . ويتعين أن يدرك الجميع أن عليهم أن يقبلوا قدرا من التضحية للتوصل الى حلول بناءة تكون حقا مكنة وتحقق المصالح الحيوية للجميع .

١٢ - ويلزم بذل جهود خاصة ، على أساس التضامن الدولي والمصلحة المشتركة للبشرية ، لزيادة المساعدة المقدمة الى أقل البلدان نموا . ولقد عانت هذه البلدان ، المتخلفة بالفعل ، معاناة شديدة من اضطرابات النظام الاقتصادي الدولي ، وهي تواجه الآن ، بالإضافة الى ذلك ، كوارث طبيعية .

١٣ - وأكد المجلس مرة أخرى اقتناعه بأنه ينبغي لمنظمة الأمم المتحدة أن تلعب دورا هاما حاسما في دراسة وحل القضايا الكبرى التي تواجه البشرية - وهي قضايا السلم ونزع السلاح والتنمية العالمية .

١٤ - ان مشكلتي السلم والتنمية الراهنتين لا يمكن حلها بمجرد اتخاذ تدابير خاصة استجابة للأزمات متى نشأت . فاعادة الازدهار الدولي على أساس متواصل أمر يتطلب من الجميع اتخاذ اجراءات مسؤولة ومنسقة : الشمال والجنوب ، اقتصادات السوق والاقتصادات الاشتراكية ، البلدان المصدرة للنفط والبلدان المستوردة له ، البلدان المدينة والبلدان الدائنة ، والبلدان الأقل نموا والبلدان النامية الأخرى ، والحكومات ، والمنظمات الدولية والقطاعات الخاصة ، والبنوك بصفة خاصة .

١٥ - ويلزم احترام عدد من المبادئ الهامة :

- ينبغي توجيه السياسات الاقتصادية لا على أساس الاهتمامات القصيرة الأجل فقط ، ولكن أيضا على أساس نتائجها الطويلة الأجل ؛
- ينبغي تعزيز المؤسسات الخاصة بالتعاون الدولي الاقتصادي والمالي والنقدي ودعمها وتكييفها وفقا لاحتياجات الاقتصاد والتنمية العالميين في الحاضر والمستقبل ؛
- يجب الاقلال من التبديد الاقتصادي الملاحظ في المستويات العالمية الحالية للانفاق العسكري الذي يشكل عاملا هاما في نشوء المصاعب الاقتصادية التي يواجهها العالم ؛
- ان تنمية الموارد البشرية - تحسين المهارات والقدرات الادارية للبلدان النامية - شرط مسبق للتقدم الاقتصادي والاجتماعي وينبغي الاسراع بهما ؛
- ينبغي ايلاء اهتمام جاد الى الآثار الاقتصادية الطويلة الأجل الخطيرة التي يسببها استنزاف الموارد الطبيعية والتدهور البيولوجي ؛
- ينبغي أن تكون الأهداف النهائية للنشاط الاقتصادي هي تعزيز الرفاه واحترام حقوق الانسان والقيم الثقافية ، كما يستفيد الفرد .

ثانيا

أزمة الدين وإدارته

١٦ - شاركت التدابير التي اتخذتها جميع الاطراف في خلق مشكلة الدين ، ومن ثم أصبح التوصل الى حلول بشأنها مسؤولية مشتركة للجميع . ويتعين الا يكرر العالم الكوارث التي نبتت من الطلب على التحويلات غير الواقعية للموارد ، التي صاحبته حرب التعويضات والتحالفات الداخلية المتعلقة بالدين ، أثناء سنوات ما بين الحربين وقد نجح التعاون فيما بين المصارف المركزية والاستجابات الحذقة لمصرف التسويات الدولية وصندوق النقد الدولي حتى الآن في احتواء أزمة الدين . ونظرا لخطورة الوضع الاقتصادي في البلدان النامية وفي عدد من المصارف التجارية في البلدان المتقدمة النمو ، تبدت الحاجة جلية لايلاء تأكيد خاص على ايجاد مقترحات بتدابير عملية للسيطرة على مشاكل التنمية والدين بدلا من الاكتفاء برد الفعل ازاءها . وتبدو الحاجة ماسة ، في الوقت الحالي للتوصل الى حل شامل لمشكلة الدين - الدائنين . ويوضح هذا التقرير بعض المبادئ التي ينبغي اعمالها في سبيل التوصل الى هذا الحل . وهي مهمة عظيمة الأهمية ، اذا ما أريد تفادي أزمة دولية كبيرة .

١٧ - وينبغي للبلدان المدينة ، وهي تستمر في برامج انمائية مع البنك الدولي أن تنتهج برامج تعديل واقعية ، يتفق عليها في توقيت مناسب مع صندوق النقد الدولي . وتحتاج هذه البرامج ان تجمع بين تحقيق تحسن مطرد في موازي المدفوعات مع استئناف النمو الاقتصادي والتنمية . والدور الجوهرى الذى يلعبه صندوق النقد الدولي في الوقت الحالي ، حتى وان كان لا يحظى بالتعاطف ، هو التفاوض المتعلق ببرامج التعديل مع البلدان التي تواجه مشاكل في ميزان المدفوعات أو في خدمة الدين . وينبغي أن توجد شروط ، والا فلن تتدفق قروض جديدة . كما ينبغي أن تراعى هذه الشروط مصالح المدينين والدائنين على السواء ، والحالة الاجتماعية والسياسية في البلدان المعنية . كما ينبغي للشروط التي ستطبق في المستقبل ألا تؤثر على نحو خطير في النسيج الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في البلد ، أو في الأحوال المعيشية لشعبه ، أو في توفر المدخلات الأساسية للتنمية ، فتلقي الشك على امكانية استئناف النمو والاستمرار في التقدم الاقتصادي والاجتماعي .

١٨ - وينبغي ان تخلق البلدان ظروفًا مؤاتية من أجل استعادة رأس المال الهارب الذى اتخذ أبعادا كبيرة في عدد من البلدان في السنوات الاخيرة ، ويسهم بدرجة كبيرة في مشكلة الدين . وعليها أيضا أن تحاول جذب المزيد من الاستثمارات الخاصة المباشرة . ويقتضي هذا ، فوق كل شيء ، وجود سياسات واقعية لأسعار صرف

العملات ، وتغادى الاصطناع في التسعير المحلي ، وإزالة العقبات البيروقراطية أمام الاستثمار الاجنبي ، الذى يجب ، مع ذلك ، أن يعكس اهتمامات ومصالح المستثمرين والبلدان المثلثية على السواء .

١٩ - ونظرا للحالة الاقتصادية التي تواجهها البلدان المدينة ، لا يصبح هنا مناس ، في برامج التعديل الفعالة ، من وجود عنصر للتكشف ، بيد أنه لا ينبغي المضي بهذا الكشف لأبعد من المستوى الضرورى لاجراء تعديل ناجح في الأجل المتوسط . وينبغي لبرامج التعديل أن تشجع على تغيير الهياكل الانتاجية ، والاستقرار ، وزيادة التكوين الرأسمالي ، ويمكن للبلدان ، من ثم ، أن تتكيف مع الظروف المتغيرة في الاقتصاد العالمي .

٢٠ - ومن ناحية أخرى ، يفوق الطاقة على الاحتمال سياسيا ، ألا تتمكن البلدان المدينة ، نتيجة للتقلبات في أسعار الفائدة وأسعار الصرف ، من التنبؤ مقدما بالحد الأقصى لمدفوعات خدمة الدين التي يتوجب عليها أن تؤديها بالدولار في عام تال . ولهذا الشك أثر تخريبي على التخطيط والتنمية الوطنيين . وتوجد حاجة لاتخاذ تدابير ترمي الى زيادة القدرة على التنبؤ لاتاحة قدر معين من الحماية ضد هذه الاسعار المتقلبة .

٢١ - وينبغي أن تتمثل مساهمة المصارف التجارية في توفير الأموال الجديدة والتخفيف من عبء الفائدة في الحالات التي يقدم فيها البلد المدين تعهدا بحسن النية في الالتزام ببرنامج صندوق النقد الدولي ، وبايجاد آليات من شأنها أن تكمل مدفوعات خدمة الدين المطلوب من البلد أن يحولها . وسيكون من الضرورى صياغة تدابير لمجابهة حالة البلدان المدينة فرادى ، وأن تؤخذ في الاعتبار ، في الوقت نفسه ، اهتمامات المدينين . وقد تتضمن التدابير التي تتخذ لاحتواء مدفوعات الدين السنوية عند وصولها الى درجة مفرطة ما يلي :

- تقييد المدفوعات السنوية لخدمة الدين التي يؤديها بلد مدين بحدد أقصى يتفق عليه ؛
- دمج الديون القصيرة الأجل في شكل سندات متوسطة الأجل ذات فائدة ثابتة ؛
- إعادة الجدولة المتعددة السنوات ، بدلا من الممارسة الحالية الأقصر أجلا ؛
- رسملة الفائدة ؛
- اتخاذ تدابير اضافية ، اذا لزم الأمر ، للبلدان النامية على اساس كل حالة على حدة .

٢٢ - واضطرت أفقر البلدان النامية ، بالمقارنة مع مجموعات البلدان الأخرى ، الى اتخاذ تدابير تعديل مفرطة الصرامة ، استجابة ، جزئيا ، للتغير الذى حدث في شروط التبادل التجارى الخاصة بها لتدهور أسعار منتجاتها الأولية مع حدوث زيادة هائلة في أسعار النفط . ولا يعتبر نطاق مديونية هذه البلدان كـبـيـرا ، بالمقاييس العالمية ، وينبغي لذلك اتخاذ تدابير خاصة حتى تتمشى ، بالنسبة لهذه البلدان ، شروط سداد الدين مع قدرتها على الدفع الطويل الأجل ، مع التمسك بالمبدأ الاساسي القائل بضرورة احترام الالتزامات .

٢٣ - وينبغي أن تدعم حكومات البلدان الدائنة انشاء الآليات المشار اليها في الفقرة ٢١ ، وتطبيق مبادئها ، وعليها أيضا ان تقدم موارد مالية جديدة واعانة فائدة مماثلتين ، عن طريق آليات مختلفة مثل نادى باريس . وينبغي أن تراعى بصفة خاصة المصالح الحيوية للبلدان المدينة ، عن طريق تخفيض أسعار الفائدة العالمية ، وتوسيع التجارة عند صياغة سياساتها الاقتصادية الكلية . واذا ما وافقت منظمة البلدان المصدرة للنفط وغيرها من الحكومات والمصارف المركزية على دمج جزء كبير من ودائعها في شكل سندات متوسطة الأجل ، سيتمكن عندئذ تعزيز الاستقرار والثقة بدرجة كبيرة .

٢٤ - ويجب أن تزود مؤسسات التمويل الدولية بمستوى من الموارد المالية يتناسب مع المهام الممنوحة بها . وينبغي أن يتحقق التوافق بين التشريعات المصرفية ، لاسيما ما يتعلق منها بمتطلبات الاحتياطي فيما بين البلدان الدائنة الرئيسية . وينبغي ان تتوقع حكومات البلدان الدائنة كذلك إيرادات ضريبية أقل بسبب خسائر المصارف التجارية .

٢٥ - ومن المهم ، العمل نحو ايجاد تفاهم دولي بشأن مجموعة تدابير مترابطة تتمشى مع الخطوط الموضحة اعلاه ، وتشكل بالفعل ، اتفاقا عاما للاقراض .

ثالثا

التنمية

٢٦ - ينبغي أن تراعى السياسات الرامية الى تعزيز التنمية في البلدان النامية الحالة الاقتصادية والأهداف التي يتطلع اليها كل بلد على حدة ، وأن تسعى لاجاد ظروف ملائمة للتعاون الدولي المكثف من أجل التنمية . ولا توجد حلول عامة تتسم بالسهولة : فالتقدم لا يتحقق الا خطوة بخطوة .

.../...

٢٧ - وبينما يعزى الى أزمة الدين السبب الرئيسي في النكوص الأخير للتنمية في البلدان المتوسطة الدخل ، فان تدهور شروط التبادل التجارى سبب حاسم كذلك ، لاسيما في عديد من البلدان المنخفضة الدخل . كما أدت الكوارث الطبيعية والظروف الجوية المفجعة ، أيضا ، الى تفاقم الحالة الياسة في العديد من البلدان النامية . وأدى استمرار النمو المفرط للسكان في مناطق عديدة الى انخفاض الدخل الفردى في اماكن متعددة . ومرة اخرى سيحتاج استئناف التنمية الى مساهمات من جميع الأطراف المعنية : من البلدان النامية نفسها التي تسهم جهودها الذاتية بالجزء الأعظم ، ومن البلدان الغربية المتقدمة النمو ، ومن الاقتصادات المخططة مركزيا .

٢٨ - وتحمل البلدان المتقدمة النمو ، في الشرق والغرب ، مسؤولية استثنائية من أجل زيادة التجارة والعون ، ومن أجل تشجيع نقل التكنولوجيا التي تعد ضرورية للتحديث والتعديل ، وبالتالي زيادة الصادرات وخدمة الدين . وقد ضلت التدابير الاخيرة التي قلصت من حجم مساهمات المؤسسات المتعددة الاطراف في قضية التنمية ، وعملت في عكس مصالح البلدان المتقدمة النمو تماما . وينبغي الانتهاء في أسرع وقت من اعادة تغذية المؤسسة الانمائية الدولية ، بالمستوى الذى اقترحته ادارة البنك الدولي . وينبغي عمل ذلك ، بغض النظر عن مدى استعداد جميع البلدان للاسهام بأنصبتها السابق الاتفاق عليها .

٢٩ - وينبغي بقوة دعم مبادرات ادارة مجموعة البنك الدولي من أجل تعزيز عملياته وتوسيعها . ويجب ، بصفة خاصة ، اجراء زيادة كبيرة في رأس مال البنك الدولي . وينبغي أن ينال برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، بوصفه الوكالة المركزية لتقديم المساعدة التقنية المتعددة الاطراف ، دعما متزايدا بدرجة كبيرة ، نظرا للدور الحاسم الذى يلعبه في تقديم المساعدة للبلدان النامية للارتقاء بالمهارات البشرية التي تعد بمثابة الاساس للانماء الاقتصادى الفعال والمطرد .

٣٠ - وتعد البلدان النامية ، على كافة مستويات التنمية ، المسؤولة الأولى عن التنمية الخاصة بها . وقد بينت خبرة عدد من بلدان شرق آسيا الآثار المفيدة للسياسات التي تهتم بتنمية الموارد البشرية ، والتخطيط السكاني ، واستغلال الامكانيات التي تتيحها التجارة الدولية ، وتشجيع الاستثمار الخاص المباشر ، الذى يعتبر أكفأ الطرق لنقل التكنولوجيا التي تتمشى مع الاهداف والقيم والظروف الخاصة بكل بلد . ويمكن للبلدان النامية ، علاوة على ذلك ، أن تحصل على مكاسب كبيرة من مساعدة بعضها البعض ، بطريقة أكثر انتظاما ، عن طريق التعاون الاقليمى والتعاون الاقتصادى والتقني فيما بينها .

٣١ - وتتطلب المشاكل الخاصة بأقل البلدان نموا اهتماما عاجلا ومطردا وذلك بتزويدها بمساعدة مكثفة من جانب المجتمع الدولي الأوسع . وتوجد حاجة عاجلة لتحقيق زيادة سريعة في المساعدة التساهلية المقدمة الى هذه البلدان ، واتخاذ تدابير في ميدان التجارة والتعاون التقني ، في نفس الوقت ، ترمي الى زيادة متحصلاتها وتعزيز قدراتها المحلية .

٣٢ - وبغية تشجيع احداث زيادة كبيرة في الموارد لصالح شعوب هذه البلدان المحرومة يعتزم مجلس العمل المشترك ، تعبئة حملة اعلانية كبيرة ، بدعم من صناعة الاعلان ووسائط الاعلام ، تهدف الى تعبئة الرأي العام في جميع أنحاء العالم ، فضلا عن منظمات القطاع الخاص ، لاسيما الشركات والمصارف .

.../...

رابعاً

التجارة والنزعة الحمائية

٣٣ - ان حل أزمة الدين أو استعادة النمو الاقتصادي العالمي المتماثل يعتمدان مباشرة على السياسات التجارية التي تنهجها الحكومات . وهناك قسط كبير ومتزايد من التجارة العالمية ، يزيد بالفعل على نصف التجارة كلها ، مقيد بتدابير حمائية أو مشوهة بالاعانات . ويجب وقف الاتجاه نحو النزعة الحمائية وتدهور العلاقات التجارية فيما بين الأمم وعكس هذا الاتجاه .

٣٤ - وتحقيقاً لهذه الغاية ، يجب بذل الجهود المصممة لاستعادة فعالية مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات") ولإعادة الحكومات إلى الانضواء تحت نظام الحقوق والالتزامات المتبادلة المتمثل في مجموعة "غات" .

٣٥ - وينبغي تكثيف الجهود ، كخطوة أولى ، لتنفيذ الالتزامات المتفق عليها من قبل لمواصلة برنامج عمل مجموعة "غات" . ويمكن استهلال جولة جديدة من المفاوضات التجارية بهدف تحرير الأسواق العالمية ووقف انتشار النزعة الاقتصادية الوطنية والنزعة الحمائية . ويمكن لهذه الجولة الجديدة أن تساهم في استعادة الثقة في النهج المتعدد الأطراف في إدارة العلاقات التجارية . ومع ذلك ، وإلى أن تصبح نتائج هذا النهج نافذة المفعول ، فإن الحاجة تدعو ، أيضاً ، إلى اتخاذ إجراءات أخرى ذات تأثير أسرع .

٣٦ - وينبغي للبلدان التجارية الرئيسية أن تلزم أنفسها ، كخطوة إضافية ، بمعرض كل ما لديها من إجراءات تقييد الاستيراد الرسمية وغير الرسمية ، على السواء ، في إطار مجموعة "غات" لفحصها فحواً دقيقاً من قبل الأطراف المتعددة . وينبغي لها أن تكف عن تقديم أي ضمانات جديدة أو اتخاذ أية إجراءات تقييدية جديدة خارج نطاق قواعد مجموعة "غات" ، ووقف التآكل الحالي في النظام الدولي وسلطان القانون وفتح الطريق أمام عملية يتفق عليها تبادلياً لإزالة القيود الحالية .

٣٧ - وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تخفض من القيود التجارية الجمركية وغير الجمركية ، ولا سيما على صادراتها من البلدان النامية وأن تفعل ذلك على أساس من عدم التمييز . وينبغي لها ، بالإضافة إلى ذلك ، أن تخفض من الانتاج الزائد عن اللازم في قطاعات معينة ، كالزراعة والنسيج والغولان ، وأن تمتنع عن الدخول في التجارة بالمبادلة . وينبغي تطوير بعض المخططات الدولية من نوع "مخطط تثبيت حصائل الصادرات" الموسع ، لمواجهة الاضطرابات في حصائل الصادرات ، التي تحدث بصفة دورية في البلدان التي تعتمد في صادراتها على سلعة واحدة أو على عدد قليل من السلع .

٣٨ - وإذا كانت بعض الحكومات تبدي مقاومة كبيرة لهذا التحرر من القيود ، فإنه يمكن في هذه الحالة بذل جهد ، فيما بين البلدان الراغبة في ذلك ، لاستطلاع المعالـم الرئيسية لعلاقة تجارية ، تتسم بمزيد من التعاونية والتحرر ، وتقوم على أساس اتفاق فيما بينها على مدونة معينة للتحرير . ويمكن لهذه المدونة أن تتضمن التزامات بألا يقوم الأعضاء بزيادة الحماية في مواجهة بعضهم البعض ، وأن يقوموا بالتخلص من الصور غير القانونية للحماية ، وأن يسعوا الى التخلص من جميع القيود القائمة . وينبغي أن يفتح باب الانضمام الى هذه المدونة للدول الأخرى في الوقت المناسب .

٣٩ - كما يمكن النظر في امكانية التفاوض بشأن ترتيبات التجارة الحرة ، على المستوى الاقليمي أو على مستوى أكثر اتساعا ، للاقلال تدريجيا من الآثار المثبطة للحماية من أجل فتح الباب أمام التوسع التجاري فيما بين البلدان .

خامسا

التنسيق بين السياسات والمؤسسات

٤٠ - هناك اعتراف كامل بالتأثيرات المفيدة للانتعاش الاقتصادي الأخير في الولايات المتحدة ، ولا سيما بالنسبة للبلدان المتقدمة النمو ، وبصفة خاصة فيما يتعلق بزيادة صادرات البلدان الأخرى الى الولايات المتحدة وما تؤدي اليه من النمو القائم على التصدير . الا أن هذا الانتعاش كانت له عيوبه الشديدة وهو على أى حال انتعاش لا يمكن أن يبقى على المدى الأطول . إذ أن أسعار الفائدة الحقيقية البالغة الارتفاع تؤدي الى تضخيم مشكلة الدين وتقييد من الاستثمار المنتج وتحد بالتالي من فرص العمالة على المستوى العالمي . كما تؤدي هذه الأسعار الى حدوث تدفق رأسمالي كبير بالقيم الصافية الى أكبر اقتصاد وطني في العالم ، وهو ما لا يمكن احتماله بالمستوى الحالي لفترات طويلة .

٤١ - وهناك خطر قائم بصفة دائمة من أن يؤدي فقدان الثقة في الدولار الى التعجيل بخفض قيمته مما قد يضطر معه مجلس الاحتياطي الاتحادي الى رفع أسعار الفائدة مرة أخرى ، مخاطرا بذلك بتجدد الكساد العميق . وعلى ذلك ، فإن اتخاذ اجراء فوري لخفض العجز في ميزانية الولايات المتحدة بدرجة كبيرة ، يعتبر أمرا حتميا لاعادة تنشيط الاقتصاد العالمي بصورة متواصلة .

٤٢ - وقد ثبت مؤخرا ، عدم فعالية الآليات الحالية للتنسيق الفعال بين السياسات الاقتصادية للبلدان الصناعية الرئيسية ، بما في ذلك اجتماعات القمة . ومن الواضح ، ان هناك حاجة ملحة لتنسيق السياسات الاقتصادية فيما بين الحكومات بطريقة يعول

عليها وتستجيب ، بدركة أكبر . ومن أجل المساعدة على تحقيق هذا الهدف ، سيسعى مجلس العمل المشترك الى تعريف القادة الحاليين للحكومات بمزايا هذا التنسيق المنظم وبالحاجة الملحة اليه ، ولا سيما قيام جميع الدول الرئيسية فورا باقرار سياسات مالية مسؤولة .

٤٣ - كما ان الجمود المؤسسي يصيب التعاون الدولي بالاحباط . فمثلا ، في الحين الذي يوجد فيه تفاعل وثيق بين التجارة العالمية والمشاكل المالية ، يبذل جهد جاد ضئيل للتعامل مع الأزمة الحالية بكاملها بأسلوب شامل .

٤٤ - وينعكس الانقسام الاساسي في القوى الاقتصادية وفي المسؤوليات بين العواصم في الخلافات القائمة بين المؤسسات الاقتصادية المتعددة الأطراف . فصندوق النقد الدولي يركّز بصورة كلية تقريبا على الصعوبات المالية قصيرة المدى وعلى الصعوبات الاقتصادية الكلية ؛ وتعني المصارف الانمائية المتعددة الأطراف ، أساسا ، بتدعيم المشاريع الجديدة في مجالات الزراعة أو الصناعة أو الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية ؛ في حين تركز مجموعة " غات " طاقاتها في مجال المنازعات التجارية على أساس كل قطاع على حدة ، وفي إعادة تجديد الجهود التي تبذل على النطاق العالمي ، بصفة دورية ، لتحرير تحركات السلع ، بغض النظر عن تدفقات رؤوس الأموال وأسعار الصرف .

٤٥ - ومن الضروري تحسين التعاون فيما بين المؤسسات الاقتصادية الرئيسية المتعددة الأطراف وداخل لجنة التنمية في البنك الدولي . كما ينبغي تكثيف التعاون بين مجموعة " غات " ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية . ويعتزم مجلس العمل المشترك تشجيع دعم هذا التعاون .

سادسا

الاصلاح النقدي الدولي

٤٦ - ان الترتيبات النقدية الحالية ، التي تمثل ، كما هو الحال ، علاقات متقلبة ، ليست مرضية بصورة عامة . وتجري حاليا مناقشات بشأن اصلاح في محافل كثيرة وليس لدى أي فرد ، حاليا ، صورة مجملة عن زخم كل هذه المناقشات . وليس هناك اشارة ، حتى الآن ، عن ظهور توافق جديد في الآراء بين الدول الاقتصادية الرئيسية . وسيظل مجلس العمل المشترك يعمل من أجل الوصول الى توافق في الآراء حول اصلاح النقدي .

٤٧ - وفي حين أن مجلس العمل المشترك مازال مستمرا في اجراء مزيد من الاستعراض لهذه القضايا ، فانه يركّز ، في هذه المرحلة ، على الموضوعات المحددة التالية في مجال اصلاح النقدي :

- الحاجة الى مزيد من الاستقرار بين الدولار ووحدة الحساب الأوروبي والين ، دون تجميد أسعار صرفها . الا أن هذا يجب ألا يتحقق على حساب أداء محلي غير مرض في البلدان المعنية ؛
 - الحاجة الى تخصيص كمية سنوية محدودة من حقوق السحب الخاصة لعدة سنوات ؛
 - الحاجة الى اعداد ما يلزم من أجل زيادة موارد صندوق النقد الدولي مستقبلا ويمكن تحقيق ذلك عن طريق ترتيبات زيادة الاقتراض من الحكومات ، بحيث يسمح بتمويل برامج التعديل ذات المدى المتوسط .
- ٤٨ - وأخيرا ، فإن مجلس العمل المشترك يدرك ادراكا تاما الأهمية التي توليها كثير من الأطراف المعنية لاعداد مؤتمر دولي عن القضايا النقدية والمالية المتعلقة بالدين . ويعترف المجلس ، كما ذكر أعلاه ، بالحاجة الى اتخاذ تدابير فورية استجابة للأزمة الحالية ، وأيضا بالحاجة الى تدابير أساسية لاعادة بناء النظم العالمية للنقد والتمويل على أساس سليم قادر على البقاء لفترة طويلة . وبالطبع ، يجب أن تعزز التدابير القصيرة المدى والتدابير الطويلة المدى بعضها البعض .
- ٤٩ - ويؤكد المجلس على الحاجة الواضحة لاستمرار دراسة جميع القضايا بحيث تتضح امكانيات احداث تغييرات بناءة والوصول الى اتفاق دولي بشأن التدابير المؤقتة والتدابير ذات المدى الأطول . ويعتزم المجلس استعراض هذه المسألة ، استعراضا كاملا في دورته الثالثة . وواضح انه لا غنى ، على المدى الطويل ، عن الحاجة الى دركة أكبر من الاستقرار في أسعار الصرف والى قدر أكبر من التزام الحكومات بتوجيه سياساتها النقدية والمالية بما يتواءم مع حالة ميزان المدفوعات بها .

سابعا

السلم والأمن ونزع السلاح

- ٥٠ - لقد أدى التوقف التام للاتصالات على مستوى القمة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي الى تدهور خطير في العلاقة بين الدولتين العظميين ، مما أدى الى تفاقم عدم الاستقرار العالمي والى تناقص قدرة كلا البلدين على القيام بدور بناء فسي المنازعات الاقليمية .
- ٥١ - ويحث المجلس قادة كلا البلدين على اعادة اقامة حوار شخصي في أقرب وقت ممكن ويدعو قادة البلدان المعنية الأخرى الى استخدام نفوذها لتحقيق هذا الهدف . وحتى اذا لم تتحقق أى نتيجة أخرى بخلاف تعرف قادة الدولتين العظميين أحدهما على

الآخر ، فان عقد قمة من هذا النوع من شأنه أن يخدم غرضا هاما . ويجب استمـرار الاتصالات فيما بين جميع الحكومات ، بغض النظر عن الايد يولوجية السياسية . ويعتقـد المجلس انه ينبغي عدم الاعلان عن المقترحات الرامية الى تخفيف حدة التوتر قبل عرضها على الأطراف المتفاوضة اذ أن من المرجح أن يؤدي مثل هذا الاعلان الى استجابة سلبية .

٥٢ - وهناك عدد متزايد من البلدان النامية صرف النزاع اتجاهها عن واجبهـا الأساسية في النهوض بالتنمية . ومن ثم ، فانه يجب بذل كل جهد لتفادي مد نطاق المواجهة بين الشرق والغرب لتشمل العالم النامي . وينبغي تشجيع الجهود الاقليمية نحو السلم وتعزيزها ، مثال ذلك الجهود التي تبذلها مجموعة كونتادورا في امريكة الوسطى ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا في جنوب شرقي آسيا . ويعرب المجلس عن تأييده الشديد لهذه الجهود ، التي ليس من شأنها أن تعزز السلم والتنمية فحسب ، بـل تعزز أيضا الهياكل الديمقراطية في البلدان المعنية .
